الخطوط الحمراء وتحديات الديمقراطيَّة

Red Tapes: A Challenge to Democracy

البروفيسر: عبدهـ مختار موسى
قسم العلوم السياسيَّة، جامعة ام درمان الإسلامية ـ السودان

Professor: Abdu Mukhtar Musa
Department of political science، Omdurman Islamic University - Sudan
drmukhtar60@gmail.com

المُستخلص

تنطلق الورقة من فرضية أساسية: أن انتشار الديمقراطيَّة يواجه تحديات كبيرة تتمثل في سوء استخدام «الخطوط الحمراء» والذي من خلاله تحاول الأنظمة الشمولية الادعاء بأنها ديمقراطية. تناقش هذه الورقة بمنهج وصفي نقدي مسألة «الخطوط الحمراء» كغطاء ظلت الأنظمة الشمولية تستخدمه لوضع قناع لديمقراطية زائفة مستغلين التخليط المتعمد الذي اعترى مفهوم الديمقراطيَّة من خلال افتراع «أشكال» مختلفة بدعوى أنها ديمقراطية. وتأتي أهمية هذه الورقة من كثرة انتشار «أشكالٍ» مزيفة من الديمقراطيَّة به تقمع الشموليات الشعب وتكبت الحريات تحت ذريعة «الخطوط الحمراء». وتناقش تحديات الديمقراطيَّة بين سندان الشمولية ودكتاتورية الأسواق. وتقترح أن يحاول المجتمع المدنيّ العربيّ إعادة بناء نفسه متكيفاً بمرونة عالية مع بيئة لا تتوافر فيها الديمقراطيَّة الكاملة. ما هو الحل لمواجهة قصور الديمقراطيَّة الغربية وسلبياتها؟ تقترح الورقة تبنى الديمقراطيَّة التوافقية لأنها الأنسب لدول العالم الثالث لا سيما تلك التي تعاني من انقسامات أثنيَّة وتنوع لغوي وثقافي كبير.

الكلمات المفتاحية:

الخطوط الحمراء، الشمولية، الديمقراطيَّة، الديمقراطيَّة التوافقية

Abstract

This paper discusses an essential hypothesis that the recent momentum of democracy has been challenged by deliberate misconception of "Red Tapes (RTs)" which totalitarian regimes are manipulating and allege that they are 'democratic'. Such regimes use RTs to veil false democracies by manipulating the conception along with coining new "types" of (false) democracies. They crack down on their people under the pretext of violation of RTs. It argues that democracy is trapped between the hammer of totalitarianism(s) and the anvil of "dictatorship" of the capitalist market. It suggests that the civil society has to re-construct itself as a vital tool for building real democracy. It suggests the adoption of consociational democracy.

المُقدمة

تحاول هذه الدراسة تناول «ما وراء الخطوط الحمراء» ـ أو (الشمولية في قناع الديمقراطيَّة المزيَّفة). وهذا يعني الحديث عن ظاهرة عالمية تشكل أكبر تحدٍ لانتشار الديمقراطيَّة. وتستند النخب السياسيَّة التي تحكم وفقا لذلك التنظير التبريري إلى الثغرات التي صارت تعتري الديمقراطيَّة الليبرالية الغربية. تأتي أهمية هذه الدراسة من ملاحظة أن الأنظمة الشمولية ـ ومع الموجة الثالثة للديمقراطية ـ لجأت لاستغلال أو توظيف مفهوم الخطوط الحمراء لتبرير قمع المعارضة وكبت الحريات، بما في ذلك منع التظاهر والاعتقال ومصادرة أو إيقاف الصحف وانتهاك حقوق الإنسان. وفي المقابل تعاني الديمقراطيَّة في الدول الغربية من سطوة المال ونفوذ الشركات الكبرى. وبين هذه وتلك أصبحت الديمقراطيَّة في مأزقٍ يهدد مستقبلها أو يؤثر في وتيرة انتشارها. وهذا يجعل الفكر السياسي الغربي يقع في تناقضٍ من حيث تأثير المال على «نقاء» الديمقراطيَّة من خلال التأثير على السلوك الانتخابي وعلى العملية السياسيَّة مما يفرغ الديمقراطيَّة الليبرالية الغربية من محتواها فتتراجع إلى «ديمقراطيةٍ انتخابيةٍ شكليةٍ» إلى حدٍ كبير.

أولاً: الخلفيات الفكرية للمصطلح:

يبدو أنه في كل العصور هنالك من الفلاسفة والمفكرين والعلماء من يتولى عملية «التنظير» أو صياغة «تبريرات» علمية أو وضع مسوغات فكرية تسعى إلى تزويد الحاكم (الملك/ الإمبراطور/ الدكتاتور) بشرعية للحكم المطلق أو تكسبه مشروعيةً للاستبداد، فنظريات الحق الإلهي (divine right) والتفويض الإلهي والعناية الإلهية وغيرها هي أمثلة لمحاولات القداسة التي يضفيها البعض على الحاكم. فقد ذهبت تلك النظريات إلى أن الملك/ الحاكم هو ظل الله في الأرض، وأنه معصومٌ عن الخطأ(infallible)...

وفي العصور الوسطى وما بعدها استمر التبريريون وعلماء السلطان في انتاج المزيد من النظريات والمقولات التي تؤيد الملكية والدكتاتورية. فالفيلسوف توماس هوبس،[١] مثلاً، كان من دعاة الملكية لإقامة العدل ووضع حدٍّ للفوضى والحروب، وبمقابل ذلك يتنازل الأفراد عن كل حقوقهم للملك، والذي ليس طرفا في العقد، وبالتالي لا يُحاسب على أخطائه...

وتجسد هذا الاعتقاد في نصوص دستور اليابان الصادر عام ١٨٨٩، حيث أخذ هذا الدستور بنظام الملكية الوراثية القائمة على أساس نظرية الحق الإلهي. ولقد جاء النص على النظام الملكي في المادتين الأولى والثانية. فقررت المادة الأولى أن يملك إمبراطورية اليابان ويحكمها إلى عصور لانهاية لها سلالة من الأباطرة. كما قررت المادة الثانية أن يتولى العرش الإمبراطوري نسل من الذكور الإمبراطوريين وفقا لنصوص قانون القصر الإمبراطوري.[٢] ويلاحظ أن دستور عام ١٨٨٩ قد دعم نظام الإمبراطور. وفكرة الذات المقدسة له، وأنه ينحدر من أصلاب الآلهة. وفي هذا الصدد نصت المادة (٣) من الدستور: «أن الإمبراطور مقدس وذاته مصونة». وقررت المادة (٤) من الدستور: «أن الإمبراطور هو رأس الإمبراطورية، يحتفظ لنفسه حقوق السيادة ويمارسها وفقا لشروط الدستور

الحالي.»[٣] وظل هذا الاعتقاد سائدا حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، حيث انتهت الصفة الإلهية للإمبراطور.

وفي العصور الحديثة هنالك الكثير من الذين صنعتهم مثل هذه النخب، ومع ما قدموه من انجازات إلا أنهم وصلوا بهم إلى درجة التأليه (divinization-)، ومنهم مَن صنعوا له تمثالا مثل صدام حسين (١٩٧٩ - ٢٠٠٦) وجوزيف ستالين (١٩٢٩ – ١٩٥٣) الذي ارتبط به مفهوم «عبادة الشخصية» (personality cult). وعادة يتم استخدام وسائل محددة في ذلك مثل الإعلام والخطب الديماغوجية والدعاية؛ ويقوم مضمون الرسالة هنا على المدح المبالغ فيه والتبجيل بما يقترب من التقديس. ووصف البعض هذه الظاهرة ـ صناعة القائد المقدس ـ بمثابة «ديانة سياسية» (political religion)، وكيمياء القوة.[٤] وترتبط أيضا بمرض جنون العظمة (megalomania) .

يمكن القول أنه في كل مرحلة تاريخية عبر العصور وفي كثير من الأنظمة ـ غير الديمقراطيَّة ـ تظهر شريحة من المثقفين والمفكرين المنتفعين الذين تتشابك مصالحهم مع مصلحة الطبقة الحاكمة فيصنعون طبقةً سياسيَّةً أو طاغيَّةً يدبّجون له الخطب والشعارات، ويبررون تسلطه على الشعب.

اختلفت الروايات والمصادر حول بداية ظهور هذا المصطلح «Red Tapes»، لكن تمت الإشارة إليها في السجلات التاريخية التي ترجع للقرن السادس عشر عندما حاصر هنري الثامن البابا كلمنت السابع بحوالي ٨٠ عريضة تتوسل له بفسخ زواجه من كاثرين (ملكة أريجون البريطانية، الاسبانية الأصل). تم الاحتفاظ بهذه الخطابات في أرشيف الفاتيكان في شكل لفافة مربوطة بشريط أحمر.[٥]

وتقول رواية أخرى أن المصطلح جاء من الإدارة الاسبانية في عهد شارلس الخامس ـ ملك اسبانيا والامبراطورية الرومانية المقدسة في بداية القرن

السادس عشر ـ والذي دعا لاستخدام الشريط الأحمر في محاولة لضبط العمل في امبراطوريته بهدف تحديث الإدارة فيها؛ لذلك تم استخدام الشريط الأحمر أو الخيوط الحمراء ليتم ربط الملفات المهمة بها لحفظ السرية وهي تلك التي سوف يتم عرضها على مجلس الدولة لمناقشتها. واستمر هذا التقليد عبر القرون. ويُقال: إنه حتى الآن ـ في عصر الكومبيوتر ـ ما زالت بعض الدول مثل اسبانيا تتمسك بهذا التقليد (أي ربط الملفات السرية التي سوف تُعرض على مجلس الدولة بالشريط الأحمر مع الشمع الأحمر). كما تستخدمه الدوائر العدلية/ القانونية حتى العصر الحالي. وأصبح التقليد يرمز إلى السرية والدرجة العالية من الرسمية/ الديوانية. لكنه ارتبط أيضا بتعريف معاصر يشير إلى البيروقراطية العقيمة التي تعقَّـد الإجراءات إلى درجة البطء في اتخاذ القرار ووضع عراقيل في طريق تحقيق الخدمة لطالبها.

ثم انتقل المصطلح لمجال الصحافة والإعلام ليدل على مناطق محظورة من التغطية الإعلامية مثل ما يمس الجيش والأمن الوطني وقيم المجتمع وعقائده. أي انتقل من مفهوم الشريط المادي إلى الحدود والقيود التي تجعل المساس ببعض المسائل أو التناول الصحفي لها كأنه «تابو» مقدَّسٌ أو محـرّم. غير أن كثيراً من الأنظمة التي تدعي أنها «ديمقراطية» وتزعم بأنها وصلت إلى السلطة بانتخابات، ذهبت بعيدا في التلاعب بمفهوم الخطوط الحمراء، فذهبت بعيداً عن الديمقراطيَّة، على نحو ما تشرح هذه الدراسة.

ثانياً: مسوغات الملكية والشمولية والدكتاتورية:

ظهرت كتابات من بعض الفلاسفة والمفكرين عبر العصور تبرر للملكيات والدكتاتوريات. وفي ذلك السياق تم نحت مفاهيم جديدة مثل «الملكية المستنيرة»[٦] و«الملكية الدستورية»؛ واستند بعضهم إلى نماذج تاريخية للدكتاتوريات التي نهضت ببلدانها مثل أدولف هتلر في ألمانيا. وصاغوا مبررات تتحدث عن «إيجابيات» كثيرة للملكية كزعمهم: بما أن انتقال السلطة في النظام الملكي محسومٌ بالوراثة (لولي العهد) فإن ذلك يتم بصورة سلسلة/ سلمية مما يبعد الصراع؛ وأن الملك، بحكم فترته الطويلة في الحكم، يستطيع أن يبني علاقات دبلوماسية جيدة مع كثير من الدول وتوظيفها لتبادل تجاري وتعاون اقتصادي واستثمارات لصالح بلاده. كما أن خبرته الطويلة في الحكم تمكّنه من إدارة الصراع (بين مكونات المجتمع) بحِكمة. إضافة إلى أن النظام الملكي المستقر يوفر المناخ اللازم للتنمية.

بيد أن الاستقرار الذي جلبته الديمقراطيات الليبرالية في مناطق مختلفة من العالم والتقدم العلمي والتطور الكبير في تلك المنظومات الليبرالية بصورة عامة يكذب هذه المقولات. فالولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، قامت على نظام ديمقراطي راسخ واستجلبت العلماء الذين عانوا من ويلات الدكتاتوريات والملكيات المستبدة في أوروبا، واحتضنت مهاجرين بكفاءات وتخصصات متنوعة من مجتمعات من مختلف أنحاء العالم ووفرت لهم المناخ والدعم والحريات فأبدعوا وكان ذلك أحد أهم أسباب نهضة الولايات المتحدة الأمريكية، بل وتطورها إلى قوة عظمى في العالم.

صحيح أن هذا المعيار ليس مطلقاً، وأن هنالك استثناءات لنهضة تمت في دول شمولية ـ مثل الصين ـ ولكن للصين ظروفها الخاصة وتجربتها التاريخية المختلفة حيث إن قيادتها اهتمت بالمواطن ووفرت له كل احتياجاته الضرورية

وغير الضرورية، وأنتجت التجربة نظاما سياسيا مستقرا رغم عدم توافر الحريات التي تتمتع بها البلدان الديمقراطيَّة إلا أنها اكتسبت درجة من المقبولية لدى المواطن. قد يصدق القول أن الصين إذا ما اتجهت لتطبيق الديمقراطيَّة الليبرالية ربما تكون ديمقراطيتها من بين الديمقراطيات الناجحة في العالم؛ وذلك لأن الديمقراطيَّة فيها سوف تقوم على فضائل اجتماعية تراكمت عبر تجربة اشتراكية طويلة؛ كذلك أنها مجتمع متجانس ـ لا يعاني من انقسامات عرقية حادة مثلما تعاني من ذلك كثير من دول العالم.

كما أن الجانب الاشتراكي في نظامها ربما يشكل كابحاً جيداً للإسقاطات السالبة لظاهرة «دكتاتورية الأسواق العالمية» التي تعاني منها الديمقراطيات الغربية الراسخة. أي أن نظامها مؤهل لعقلنة الاقتصاد الرأسمالي الجامح. بيد أن الاستقرار الذي لا يستند إلى الحد الأدنى من الحرية (الديمقراطيَّة) هو استقرار هش لا يملك ميكانيزمات الاستدامة. وتقدم روسيا نفسها نموذجا يؤكد ذلك (انهيار الاتحاد السوفيتي السابق). وهنالك الكثير من الأنظمة في العالم سقطت بسبب عدم توفر الحرية رغم الانجازات والنهضة. فهواري بومدين استعاد الهوية الوطنية التاريخية للجزائر بدرجة كبيرة وأنجز التعريب في التعليم وأمم الصناعة النفطية ... وكذلك ناصر في مصر حيث تلاشت الناصرية بعد موته. وصدام حسين في العراق وعبود ونميري في السودان وغيرها من تجارب النهضة تحت ظل شموليات في الاتحاد السوفيتي وأندونيسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضاق بها المواطن أو انتفض ضدها بسبب الكبت والقمع وغياب الحريات.

في الجانب الآخر هنالك أنظمة ادعت أنها «ديمقراطية» وطبقت ديمقراطية شكلية ـ تقف عند الانتخابات ـ ثم تختفي الديمقراطيَّة عن كل أوجه الممارسة وعن كل مظاهر السلوك السياسي؛ فأنتجت تلك الأنظمة تجارب فاشلةً في التنمية مع استقرار «هش» ينتهي بانقلابٍ عسكريٍّ ويكون الناتج دولة مضطربة وأزمات اقتصادية وتخلف.. فمثل هذه الأنظمة يجب ألا تكون خصما للديمقراطية عند

التقييم، أو إلحاق صفة الفشل بالديمقراطيَّة نفسها؛ لأن الديمقراطيَّة لم يتم تطبيقها جوهرا أو بصورة كاملة، بل شكلا وتشويها. لذلك قد تخطئ منظمات مثل (فريدوم هاوس) عندما تصنف كثيراً من الأنظمة تحت مجموعة الدول الديمقراطيَّة استنادا إلى تنظيمها للانتخابات. وبالتالي فإن المعايير التي تنطلق منها مثل هذه المنظمات في تقييمها للديمقراطية تحتاج إلى مراجعة دقيقة.

غير أنه في المقابل في الهند هنالك استقرار وهي شكل ديمقراطي ناجح نسبياً لأنه حقق الاستقرار لدولة هي الثانية في العالم من حيث السكان والأكثر تنوعاً. ويرجع ذلك جزئيا إلى الإرث في فلسفة الحكم والحِكمة التي أرساها المهاتما غاندي، ويرجع جزئيا للديمقراطية.

ثالثاً: الديمقراطيَّة المفترى عليها:

منذ قبل الميلاد تحدث سقراط عن «روح الديمقراطيَّة الباقية، لا شكلها الفاني».[٧] وكذلك ذهب أفلاطون في وصف سوء تطبيق الديمقراطيَّة أو تشويهها بأنها «الديمقراطيَّة المزخرفة»، فالديمقراطيَّة المستقيمة لا يمكن أن تقبل إعدام سقراط معلم الحكمة ومؤسس الفلسفة...[٨] ووصف جان جاك روسو سمو الديمقراطيَّة الحقيقية بالقول «أن شعب الديمقراطيَّة هو شعب من الآلهة»[٩]. وقسّم الحكومات لثلاثة أنماط: ديمقراطية، وارستقراطية وملكية.

منذ القدم ذهب أرسطو إلى ضرورة سيادة دولة القانون لقيام الدولة الصالحة. وطور الرومان المعاني والقيم ذاتها في الفكر السياسي/ الاجتماعي وعبروا عن ذلك في الدساتير، ودعا جون لوك[١٠] إلى تقييد سلطة الملك تمهيداً لعودة السلطة إلى الشعب كما دعا جون ستيوارت ميل[١١] إلى أن تقوم الديمقراطيَّة على أسس أخلاقية مقترباً كثيراً من الديمقراطيَّة المباشرة. وأن الديمقراطيَّة التمثيلية هي صورة تقريبية للديمقراطية.. وعزز هذا الاتجاه كتابات الفلاسفة على مر العصور. كما أسهم الفكر السياسي الإسلامي في ذلك استنادا للمبادئ العامة التي جاء بها الإسلام وكان على رأسها العدالة. وتبلور فكر سياسي عالمي يقوم على هذه المشتركات من القيم العالمية universal values، وهي مشتركات أجمعت عليها كل الأديان السماوية والنظم الوضعية. وكان مصير الأنظمة التي حادت عن هذه القيم والمبادئ الفشل. وأدى الانحراف عن هذه المبادئ إلى قيام ثوراتٍ كبيرةٍ في التاريخ: (ثورة الحقوق المدنيَّة في بريطانيا ١٦٨٨،[١٢] والثورة الأمريكية ١٧٧٦ والثورة الفرنسية ١٧٨٩...). وتأسست دول مستقرة وقوية هي الآن الأكثر تطورا في العالم بحكم تمسكها بقيم الديمقراطيَّة والحرية. وتكفي الإشارة إلى تجربة الهند التي لولا الديمقراطيَّة لما شهدت استقرارا قياسا بحجم سكانها وتنوعها الديني والأثني واللغويّ والثقافي.[١٣] فتجربة الهند أظهرت أن التوطيد الديمقراطي ممكن حتى في ظل انتشار الفقر والأمية والتنوع العرقي

الهائل.[١٤] والتجربة الهندية في الواقع تثبت فشل الفرضية التي تقول بعدم إمكانية ـ أو ضعف احتمال ـ نجاح الديمقراطيَّة في حالة انخفاض النمو الاقتصادي أو نقص التعليم أو قلة خبرة المؤسسات السياسيَّة.

لذلك يرى البعض أن تعدد نماذج أو أشكال الديمقراطيَّة يؤدي إلى غموض المفهوم وسيولته. وأن هذا الغموض «ناجم عن محمولات المصطلح الفكرية والإجرائية منذ القدم».[١٥] لذلك ظهرت تسعة نماذج للديمقراطية ـ تتفرع منها أنواع أخرى: «الديمقراطيَّة الانتخابية، الديمقراطيَّة الليبرالية، الديمقراطيَّة النخبوية، الديمقراطيَّة الكلاسيكية، الديمقراطيَّة المباشرة، الديمقراطيَّة الحديثة المباشرة، الديمقراطيَّة النخبوية التنافسية، الديمقراطيَّة التعددية الجديدة، الديمقراطيَّة القانونية، ديمقراطية المشاركة الموسعة، الديمقراطيَّة الذاتية، الديمقراطيَّة العالمية، الديمقراطيَّة المركزية، الديمقراطيَّة الموجهة....»[١٦].

في الواقع شهد عصر الديمقراطيَّة التمثيلية ظهور كثير من المصطلحات الجديدة المتعلقة بالديمقراطيَّة مثل الديمقراطيَّة الاجتماعية social democracy والديمقراطيَّة الليبرالية والديمقراطيَّة المسيحية... أي أنها مصطلحات في إطار مفهوم الديمقراطيَّة وليست أنواعاً لديمقراطيةٍ جديدة ـ أي تحوّل وتطور ديمقراطي ـ، وليس نوعاً جديداً من حيث قيمها الجوهرية.

شهد العالم تحولاً كبيراً في الديمقراطيَّة من فترة ما قبل الميلاد إلى العصر الحديث ـ من الديمقراطيَّة المباشرة (دولة المدينة) إلى الديمقراطيَّة غير المباشرة أو التمثيلية/ النيابية (representative). وفي إطار هذا التحول شهد العالم ثلاث موجات ديمقراطية، بحسب هنتجتون: يعود تاريخ الموجة الأولى إلى عام ١٨٢٨، حين توسع حق الاقتراع في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت حتى أوائل عشرينات القرن العشرين مع وصول موسيليني إلى السلطة في إيطاليا، وانطلقت الموجة الثانية مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ودامت حتى

عام ١٩٦٢، وشملت بعض بلدان أمريكا اللاتينية مستعمرات بريطانيا السابقة في الأساس. أما الموجة الثالثة، فبدأت في أواسط السبعينات وما زالت مستمرة. ووفقا لهنتجتون، واجهت كل موجة من الموجات الثلاث هذه موجة معاكسة تزيل تأثيرها.[١٧]

وفي سياق الموجة الثالثة للديمقراطية تشير التحولات في أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلى أن ظاهرة الانتقال باتجاه الديمقراطيَّة أضحت ظاهرة عالمية؛ ففي بداية التسعينيات، ولأول مرة في التاريخ، جاوز عددُ الدول الديمقراطيَّة الـ ٦٠ دولة، ويرى هنتجتون أن خمسة متغيرات كان لها دور في إحداث الموجة الثالثة للديمقراطية وفي الاتجاه العالمي نحو الديمقراطيَّة[١٨]:

١. تآكل شرعية النظم الشمولية.

٢. النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهدته الستينيات.

٣. التغيرات في دور الكنيسة الكاثوليكية وعقائدها، والدين بشكل عام.

٤. المتغيرات الخارجية، منها دعم حقوق الإنسان.

٥. (كرات الثلج)، أو التداعيات التي نتجت من تطور وسائل الاتصال.

ضمن هذه الموجة الثالثة شهدت مناطق مختلفة في العالم تحولات سياسية مثل أوروربا في أواسط السبعينيات، وفي أمريكا اللاتينية في الثمانينيات وحتى التسعينيات ـ موجة تغيير الأنظمة الحاكمة، ثم التحول الكبير في أوربا الوسطى والشرقية ـ الذي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. وكذلك في آسيا من الثمانينيات وحتى بواكير الألفية الثالثة. في جنوب أوروبا، «أنتجت تغييرات الأنظمة المعاصرة، على نحو سريع نسبياً، ديمقراطيات مستقرة، إلى حد ما، في البرتغال واليونان واسبانيا. ومثّلت الأخيرة الأنموذج الأسرع والأرسخ للتحول الديمقراطي. وكانت تجربتها متميزةً؛ لأنها نبعت من عملية إصلاحٍ سياسيٍّ طويلةٍ انتهت إلى تكريس نظامٍ ديمقراطيٍّ قوي...»[١٩].

رابعاً: الجدل حول قياس الديمقراطيَّة وأنواعها:

لا يمكن الحديث عن كيف استغلت الشموليات والدكتاتوريات مفهوم **الخطوط الحمراء** في تشويه الديمقراطيَّة بدون التعرض للمستوى النوعي للديمقراطية لتمييز الديمقراطيَّة «الحقيقية» من الديمقراطيات-المزيفة. وهذا بدوره يستدعي تناول معايير قياس الديمقراطيَّة.

في سياق قياس الديمقراطيَّة يرى روبرت دال أن أهم المعايير الأساسية للديمقراطية المساواة السياسيَّة والحرية. حاول دال شرح تطور الديمقراطيات الحديثة وتوسعها في نهاية القرن العشرين ومستقبل هذا الاتجاه في القرن الحادي والعشرين. واهتم دال بالعلاقة بين رأسمالية السوق الحر والديمقراطيَّة. واعترف بأن هنالك مهددات محتملة تواجه الديمقراطيَّة الحديثة من بينها التنوع الثقافي ونقص التعليم.[٢٠]

اشترط روبرت دال خمسة معايير عملياتية للديمقراطية، فتحدث أولاً عن كيفية عملها في جمعية تطوعية حرة، واقترح في سبيل تحققها:[٢١] اعترف في كتابه بأن الديمقراطيَّة هي مثالٌ وليست واقعاً. ووصف خمسة جوانب لمعايير الديمقراطيَّة:

١. المشاركة الفاعلة: وهي تتعلق بالمواطنين من حيث تمتعهم بالقدرة والفرص في طرح الأسئلة والاقتراحات وإدماج خياراتهم في الأجندة السياسيَّة.

٢. المساواة في التصويت في المرحلة الحاسمة.

٣. التفهم الواعي: بدلاً عن تزويدهم بالمعلومة عن ما هو الأفضل لهم أو إغراقهم في الدعاية الكثيفة يجب أن تتوافر لهم فرص لدراسة الخيارات المطروحة. وبالتالي يتمكن المواطن من اتخاذ القرار السليم في أفضل فكرةٍ تحقق مصالحه.

٤. التحكم في جدول الأعمال: بدلا عن مجرد التنوير بجدول الأعمال فإن المواطن يشارك فعليا في صياغته.

٥. الشمولية أو الاستيعابية (inclusiveness): ببساطة تعني أن العملية الديمقراطيَّة يجب أن تكون متاحة لأي إنسان - أي: كل المواطنين في داخل الدولة الديمقراطيَّة .

ربما تكون البداية في تزييف الديمقراطيَّة أن يحاول نظام سياسي خرق الديمقراطيَّة جزئياً لكي يتمكّن بذلك من توجيهها وجهة تخدم مصالحه – قد يتمثل ذلك في استكمال شرعية ناقصة أو تثبيت سلطته أو تمكينه من التحكم في الجيش أو القضاء، أو فرض نفوذه على الجهاز التشريعي أو ينحرف عنها في سلوكه السياسي، فيُعطي منظرو النظام اسما لوصف شكل الديمقراطيَّة الجديد. ويأتي نظامٌ آخرُ ويضيف خروقاتٍ أخرى للأهداف ذاتها ويُعطي ذلك النظام أو مفكروه اسما لتلك الديمقراطيَّة على أنها «شكلٌ» من أشكال الديمقراطيَّة... وهكذا تناسلت الأشكال المزيفة للديمقراطية حتى أصبحنا أمام أكثر من عشرة أنواع لها. فصارت هذه الأشكال الكثيرة الجديدة للديمقراطية مصدر استشكالاتٍ للمفهوم.

فإذا أخذنا أحد الأنواع انتشاراً من هذه الأشكال ـ الفرعية بدعةً ـ «الديمقراطيَّة الانتخابية» لاتضح صحة ما جاء في الفقرة أعلاه. فإذا تأملنا في هذا المصطلح «الديمقراطيَّة الانتخابية» يبرز سؤال مهم: وهل هنالك ديمقراطية غير انتخابية؟ الديمقراطيَّة لا يمكن أن تكون ديمقراطية إلا بالانتخابات وقد تتعدد أشكال الانتخابات لكن تبقى الديمقراطيَّة في جوهرها هي الديمقراطيَّة، وبالتالي لا يمكن تجزئتها بركن هو أصلا لا تستقيم الديمقراطيَّة إلا بوجوده. إذن الانتخابات لازمة من لوازم الديمقراطيَّة وبالتالي تكون مسلمةً من مسلماتها الثابتة ومعطياً أساسيًّاً في تعريفها وفي حقيقة وجودها أصلاً ولا يمكن الادعاء بأن هذه ديمقراطية انتخابية وكأن غيرها غير انتخابي!

لكن التصنيف القديم للديمقراطية هو المتفق عليه إلى حـدٍ كبيرٍ حيث

صنّف الفلاسفة واتفقوا على ذلك عبر القرون بأن للديمقراطية أشكالاً ثلاثة: ديمقراطية مباشرة وشبه مباشرة وغير مباشرة. هذا التصنيف يتعلق بالجانب الشكلي/ الإجرائي، وليس اختلاف في الجوهر حيث كل الأصناف الثلاثة تقوم على مبدأ الانتخابات (باختلاف أشكالها) وتستوعب كل المبادئ الجوهرية للديمقراطية؛ بينما في العصر الحالي نجد كثيراً من النظم تذرعت بذلك الشكل «الديمقراطيَّة الانتخابية» لكي تضرب بكل مبادئ الديمقراطيَّة عُرض الحائط بعد وصولها للسلطة بـ «الانتخابات (الديمقراطيَّة)». وتكون ممارساتها في الواقع لا علاقة لها بالديمقراطيَّة، وتزعم بأنها حكومة ديمقراطية لأنها جاءت بانتخابات ديمقراطية!. هذه أصبحت ظاهرة في العالم الثالث تستدعي إعادة النظر في المعضلة المفهومية (أشكال الديمقراطيَّة) وتنقية مفهوم الديمقراطيَّة من هذا التزييف.

ما يشير إليه البعض بأنه «أشكال للديمقراطية» هو توصيف غير دقيقٍ، ومربكٌ للمعنى ومشوِّهٌ للمفهوم، ولمعالجة هذا الغموض المفتعل ـ بل سوء استخدام المفردة نفسها ـ علينا أن ننظر لهذا الأشكال مثل «الديمقراطيَّة الانتخابية» بحسبانها «أدوات» لجوهر substance واحد الذي يمتد في الممارسة – متجليا في القيم والمؤسسات والسلوك. وهذه الأدوات والآليات هي التي يتم استخدامها في الديمقراطيَّة الحقيقية ـ فلا يستقيم أن تقف الديمقراطيَّة، من حيث هي فلسفة ومبادئ ونظام حكم ـ عند الأدوات والآليات مثل الانتخابات، فمثل هذه العمليات/ الأدوات (الانتخابات، الاستفتاء...) هي «وسيلة» للديمقراطية، والتي هي أيضا تتحول في التحليل النهائي إلى وسيلة إلى هدف أعلى هي حكم الشعب لنفسه بنفسه أو كما ذهب الفلاسفة المؤسسون. وهي غاية تنطوي أيضاً على غاية أسمى ultimate goal هو تحقيق مصلحة الشعب بكل أبعادها المعروفة. وهذه الأدوات الديمقراطيَّة يتم توظيفها في آليات هي من صميم جوهر الديمقراطيَّة مثل «المشاركة» (participation). فجوهر

الديمقراطيَّة هي المشاركة ـ سواءٌ كانت بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة ـ اتساقا مع أشكال الديمقراطيَّة المجمع حولها: ديمقراطية مباشرة، شبه مباشرة وغير مباشرة. وهذه هي الأشكال التي ليس فيها تشويه لجوهر الديمقراطيَّة ـ أي تتعدد الأشكال والأدوات لكن يظل الجوهر غير منتقص (intact) في إطار هذا التصنيف. إذن الكلمة المفتاحية التي تضم هذه الأشكال الثلاثة للديمقراطية هي «التمثيلية أو النيابية» (representativeness). لأن المشاركة تتم ـ بأداة الانتخابات ـ فيتم من خلالها تمثيل الشعب ليتحدث ممثلوه إنابةً عنه، ومن خلالها يتحقق مبدأ المشاركة.

كما هو معروف تتم المشاركة عن طريق ممثلين ـ في الدول المعاصرة (لأنها كبيرة الحجم) ـ لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانتخابات. وينطبق هذا على المستويات المختلفة:

- في اختيار الرئيس (بصور مباشرة أو غير مباشرة) في النظام الرئاسي.
- في اختيار رئيس الوزراء (عن طريق البرلمان المنتخب) في النظام البرلماني.
- في اختيار ممثلي الشعب/ نواب المجالس الوسيطة (في المحافظات/ المديريات في الدولة البسيطة، وفي الولايات في الدولة الفدرالية).
- في اختيار ممثلي الشعب في المجالس القاعدية والوحدات الإدارية المختلفة ـ مجالس المدن والمناطق والأرياف.. بحسب التقسيمات الإدارية في كل دولة.

في كل المستويات الديمقراطيَّة هي الديمقراطيَّة ـ أي تختلف باختلاف الدرجة أو المستوى لا يتغيـــر جوهرها في كل المستويات ـ لا تتجزأ ولا تتبعض. ولا يجوز في تقديري الحديث عن ديمقراطية محليات وديمقراطية مجالس وديمقراطية ولايات وديمقراطية مركزية مثل التي يفرضها النظام الشمولي بحيث تمارس عمليات التصعيد من القاعدة إلى اللجنة المركزية عن طريق انتخابات ويسمي تلك العملية «ديمقراطية مركزية». كيف تكون هي

ديمقراطية وقد فرضت خياراً واحداً على الشعب حيث يتم انتخاب من ينتمي للحزب الشيوعيّ فقط، وكل المؤسسات هي ملك للحزب الشيوعيّ والدولة يسيطر عليها فكرٌ واحدٌ هو الاشتراكية؟.

وقس على ذلك: يمكن أن تتم الممارسة الديمقراطيَّة في صناعة السياسة واتخاذ القرارات الكبيرة في إدارة شؤون المرافق العامة في مختلف المستويات. تظل روح الديمقراطيَّة موجودةً لا تموت بانتهاء الانتخابات كما تفعل كثيرٌ من الأنظمة الشمولية والدكتاتورية التي جاءت ببدعة اسمها «الديمقراطيَّة الانتخابية». حيث صارت العديد من الدول «غير الديمقراطيَّة» تلجأ للانتخابات تحت ذريعة أنها سوف تكسبها الشرعية من الشعب. لكن تنتهي علاقتها بالشعب وبالديمقراطيَّة نفسها فور انتهاء الانتخابات. فبعد الانتخابات تسفر عن وجهها الحقيقي وتتحول في سلوكها وممارساتها إلى أنظمة قمعية يمكن تصنيفها أي تصنيفات أخرى ـ دكتاتورية، أوتوغراطية، أوليجاركية، شمولية، عسكرية ـ عدا أنها ديمقراطية.

هذا التخليط هو الذي يؤدي إلى ما يتبدى للبعض بأنه «غموض». تخليص مفهوم الديمقراطيَّة من هذا الغموض مهم ليس على المستوى النظري/ العلمي بل العملي أو الواقعي. فتصبح عملية تنميط الديمقراطيَّة standardization أمرا في غاية الأهمية.

هنالك أيضا تصنيفات سائدة خاصة بالديمقراطيَّة مثل القول: ديمقراطية ليبرالي غربية. هذا التوصيف ـ يستخدمه الباحثون الذين هم خارج النصف الغربي للكرة الأرضية للإشارة إلى أن الديمقراطيَّة كما اتفق عليها الفلاسفة عبر القرون ظهرت في الغرب ـ خاصة غرب أوروبا، حيث تُعتبر بريطانيا هي مهد الديمقراطيَّة. وكلمة «ليبرالية» تشير إلى التيار «الليبرالي» الذي عمل على تطوير وتطبيق الديمقراطيَّة في أوروبا. لكن نخشى أن يُعطي البعض مدلولا

آخراً لكلمات مثل «ليبرالية» و«غربية» فيتم ابتداع ديمقراطيات مشوهة خارج الغرب ويطلقون عليها جغرافيتهم التي تحتويها هذه الديمقراطيَّة، أو ـ مثلما فعل الشيوعيّون ـ أن تبتدع الأنظمة الماركسية ديمقراطية تسمى «الديمقراطيَّة المركزية» ـ كما سبقت الإشارة ـ ويزعمون أنها «شكل» من أشكال الديمقراطيَّة وتقوم على انتخابات!

إذن هنالك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في التصنيفات الكثيرة لأنواع الديمقراطيَّة، وهي كثيرة لحد الفوضى أو لحد العبث بالمفهوم. ويمكن اعتبار آرنـد ليبهارد Arendt Lijphart أفضل من كتب في هذا المجال في كتابه «أنماط الديمقراطيَّة» (Patterns of Democracy) وكتب أخرى.[٢٢] ففي كتابه هذا يقسِّم ليبهارت الديمقراطيَّة إلى نوعين فقط: **الأول** ديمقراطية الأغلبية (Majoritarian) أو ديمقراطية ويستمنستر، والتي عند ذكرها يتبادر للذهن: جهاز تشريعي منتخب بأغلبيةٍ بسيطةٍ وبإمكان الناخبين إقصاء الحزب الحاكم إذا كان أداؤه ضعيفا، وخير مثال لها بريطانيا؛ **الثاني** هو الديمقراطيَّة الوفاقية (Consensus Democracy) والتي تنطوي على تسوية كبيرة وتحفظ حقوق الأقليات. وقد طورها ليبهارت من نظريته الأولى وهي الديمقراطيَّة التوافقية (Consociationalism). أو الثانية نسخة معدلة للأولى.

ووفقا لأطروحة ليبهارت فإن دولة الديمقراطيَّة الوفاقية/ التوافقية هي الدولة التي تعاني من انقسامات داخلية كبيرة على أساس اثني وديني ولغـوي مع عدم وجود واحد من هذه المجموعات كبير بما يكفي لتشكيل جماعةٍ أغلبيةٍ، ومع ذلك تتمكن هذه الدولة من الحفاظ على تماسكها واستقرارها من خلال آلية التوافق بين النخب الممثلة للقوى الاجتماعية الرئيسية..

وتنطوي الديمقراطيَّة التوافقية على مبدأ "تقسيم السلطة" (pow-er-sharing) للمجتمعات ذات التعددية العالية والتي تعاني من انقسامات

عرقية/ دينية حادة. ويشير المبدأ إلى حق كل الجماعات في المجتمع في المشاركة في المدخلات على مستوى الجهاز التنفيذي. لكن في رأيهم أن عملية تقسيم السلطة أو التشاركية في السلطة لا يمكن أن تتم إلا في النظم البرلمانية لأنها تعتمد على ائتلافٍ حاكمٍ governing coalitions والتي تتم عبر عمليات تعاونية/ تفاهمية مثل التفاوض والمساومات والتسويات والموازنات بحيث تحقق القرارات الحد الأدنى من الكسب والقبول والمصلحة لمعظم أو كل الأطراف.

يرى الباحثون والمهتمون بالنظم الديمقراطيَّة أن النظام الديمقراطي التوافقي يُعد من أبرز الحلول الناجحة للدول التي تعاني من عدم وجود حالة من الوعي لتعدد الثقافات؛ فالممارسة الديمقراطيَّة قد تدفع بعض الأطراف للسعي إلى عرقلة إدارة الدولة مما يسبب نـزاعات داخلية وبالتالي كانت الديمقراطيَّة التوافقية تمثل حالةً من إدارة النزاعات الداخليَّة بين هذه الثقافات.

غير أن الديمقراطيَّة التوافقية قد واجهت بعض النقد، حيث يرى البعض أن حق النقض يعارض أهم مبادئ الديمقراطيَّة وهو مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات خصوصا إذا ما كانت هذه القرارات ذات ضرورة استراتيجية وقومية للدولة حيث إن القرارات الصادرة أو التشريعات لا يمكن أن تمرر دون موافقة قادة هذه الفئات. لكن بعض العلماء مثل (روبرت دال Robert Dahl) أشار إلى أن هذا النوع من النظم الديمقراطيَّة قد حقق نجاحاً في الواقع حيث توجد أربعة نماذج ناجحة (هولندا، بلجيكا، سويسرا والنمسا)، إضافة إلى لبنان. كما حققت نجاحات أخرى في ما بعد في كندا (في حل مشكلة كويبك الناطقة باللغة الفرنسية) وإيرلندا الشمالية وإيطاليا.[٢٣] ويمكن إضافة نموذج جديد هو رواندا حيث وضعت حد للصراع الإثني الدامي بين الهوتو والتوتسي.

هذا النوع (التوافقية/ الوفاقية) قـد تم طرحه كبديل للديمقراطية التقليدية (الليبرالية) حيث أثبتت التجارب أن النوع التقليدي للديمقراطية

يناسب المجتمعات المتجانسة (homogenous)، وهي قليلة في العالم، لكنه لا يناسب المجتمعات غير المتجانسة (heterogonous) أو المتعددة (pluralis-tic) خاصة تلك التي تعاني من انقسامات حادة (deep cleavages) بسبب الأثنية والتعددية الثقافيَّة (multiculturalism). وقد زادت الدعوة في العقود الأخيرة إلى ضرورة إصلاح الديمقراطيَّة بحيث تحقق المساواة والمشاركة الفاعلة والرقابة الشعبية على الحكومة، وهي أهداف فشلت في تحقيقها الديمقراطيَّة النيابية في كثير من دول العالم في العصر الحديث وخاصة العالم الثالث. كذلك تنامت أصوات عدم الرضا بسبب انحراف الديمقراطيَّة عن تحقيق المُثُل التي كان يحلم بها الجميع مثل الحكم الذاتي والمساواة والحرية. وينطوي المفهوم على فكرة التداول السلمي للسلطة (rotation of office) وعلى تقاسم السلطة (power sharing) وإعطاء الفرصة للأقليات للمشاركة السياسيَّة ومعالجة مشكلات التهميش (marginalization) والإقصاء (exclusion).

يرى البعض أن هذه النظرية أقرب للكوربوراتارية لأنها تقوم على عملية مساومة (bargaining) لتشكيل (كارتيل) حكومي أو تحالف كبير يضم المكونات الرئيسية للمجتمع التعددي. وقد وُلدت النظرية التوافقية من الحاجة إلى منع الأغلبية من التسلط على الأقلية، ومنع الأقلية من تخريب الديمقراطيَّة بحجة وجود أغلبية تستبد برأيها.[٢٤]

والديمقراطيَّة التوافقية (أو التكاملية كما يصفها البعض) تعبر عن استراتيجية في إدارة النـزاعات من خلال التعاون والتوافق بين مختلف النخب بدلاً من التنافس، واتخاذ القرارات بالأكثرية. وهي تقوم على أربع مرتكزات pillars رئيسة، هي:

١. ائتلاف واسع يشمل حزب الأغلبية وسواه.

٢. الاعتماد على مبدأ التمثيل النسبي في الوزارات والمؤسسات والإدارات

والانتخابات.

٣. حق الفيتو أو الاعتراض المتبادل mutual veto للأغلبية وللأقلية على حد سواء من أجل منع احتكار السلطة.

٤. الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة بكل جماعة أو قومية.

يرى ليبهارت أنها نظام مثاليٌّ للحكم لأي دولة وليست فقط للدولة العالية التعدد أو التي تعاني مجتمعاتها من انقسامات حادة. ويقوم طرحه على نقد ديمقراطية الأغلبية التي قد تقصي نصف مواطني الدولة من المشاركة في العملية السياسيَّة (٤٩,٩٪). وهذا الإقصاء هو الذي يؤدي إلى العنف والاضطراب وعدم الاستقرار، بينما تسمح الوفاقية باستيعاب الأقليات في الحكم ويكون لها نفوذٌ أو تأثيرٌ في السياسات.

بصورةٍ عامةٍ ـ ورغم كل ما بها من عيوب ـ تظل الديمقراطيَّة هي الآلية الوحيدة التي من خلالها يستطيع الشعب أن يمارس السلطة، والشكل الوحيد للحرية السياسيَّة الممكنة في عالمنا اليوم. ويرى جون ديوي أن الثورات الديمقراطيَّة القديمة لا تهدف إلى تطبيق مثالٍ ديمقراطيٍّ مجرد، بل لمعالجة العيوب الكامنة في المؤسسات السياسيَّة.[٢٥]

لقد سعى الكثير من العلماء إلى التوسع في مفهوم الديمقراطيَّة لكي تستوعب تعقيدات العصر الحديث؛ ومن بين هؤلاء: روبرت دال، هانس كيلسن (Hans Kelsen)، جوزيف شومبيتر(Joseph Schumpeter)، أنتوني داونز(Anthony Downs)، وغابريل ألموند G. A. Almond وليمبروخ غيرهارد L. Gerhard، ونوربيرتو بوبيو(Norberto Biobío)، آرند ليبهارت. وحدَّد آدم برزيوسكي (Adam Przeworski،2010) أربعة تحديات تواجه الديمقراطيَّة حالياً:

١. عجزها عن تحقيق المساواة في الفضاء الاجتماعي/ الاقتصادي.

٢. عجزها عن منح الناس الاحساس أن مشاركتهم السياسيَّة فاعلة.

٣. عدم قدرتها على تأكيد أن الحكومات تعمل ما ينبغي عليها فعله وليس عمل ما هي مفوضة لعمله.

٤. عجزها عن تحقيق التوازن بين حفظ النظام وعدم التدخل.[٢٦]

لكن لاحظ البعض تراجع الديمقراطيَّة وانحسارها في السنوات الأخيرة. «وعلى مدار الأعوام الثلاثة الأخيرة، دار نقاش واسع بشأن مسألة تراجع الديمقراطيَّة وانحسارها بين خبراء العلوم السياسيَّة وأساتذتها، خصوصا المهتمين بالمسألة الديمقراطيَّة، أمثال المفكر الأميركي فرانسيس فوكوياما، وأستاذ العلوم السياسيَّة فيليب شميتر – المتخصص في مجال التحول الديمقراطي، ونظيريه لاري دايموند وتوماس كراوثور ...».[٢٧] لكنهم اختلفوا بشأن ما إذا كانت الديمقراطيَّة في تراجع أم لا. فبينما يرى فوكوياما وشميتر أن المسألة **ليست تراجعا** بقدر ما هي **ضعف في أداء الحكومات المنتخبة**، وعدم قدرتها على الاستجابة لمطالب ناخبيها. وحجتهم في ذلك أن الطلب على الديمقراطيَّة والحرية يتزايد، خصوصا في بلدان العالم الثالث التي تعاني من أنظمة حكم سلطوية، والمشكلة في فشل الأنظمة الجديدة في تحقيق وعود الديمقراطيَّة. في حين أن أداء الديمقراطيَّة في أوروبا الغربية تراجع لأسباب اقتصادية ومالية بالأساس، وليس لوجود عيب في الديمقراطيَّة ذاتها.

وفي هذه النقطة يرد فوكوياما، بالقول «إن ثمة ثلاثة أبعاد مهمة لقياس الأداء الديمقراطي الجيد، وهي تتعلق باستخدام الدولة للقوة وحكم القانون والمساءلة الديمقراطيَّة.[٢٨] بالنسبة للأولى، فإنه يعني أن الدولة لا بد أن توازن بين استخدامها القوة من جهة، وخضوعها للقانون والرقابة على استخدامها للقوة من جهة أخرى، وذلك حتى لا تتحول إلى دولة خارج القانون أو فوقه. في الوقت نفسه، يرى شميتر «أن المشكلة ليست في التراجع الديمقراطي، خصوصا

من ناحية العدد، ولكن في طبيعة المقاييس المتبعة في تحديد ما إذا كانت دولة ما قد تراجعت عن الديمقراطيَّة أم لا. وهنا ينتقد شميتر بشدة مقياس «بيت الحرية» الأميركي Freedom House، والذي يعد المقياس الأشهر فيما يتعلق بالحرية والديمقراطيَّة في العالم»، ويصدر بذلك تقريراً سنويا معروفاً يصنف الدول ما بين ١ – ٥ فيما يتعلق بمستوى الحريات المختلفة بها. كذلك يرى شميتر أن السياسات النيوليبرالية التي اتبعتها بعض الدول التي تحولت إلى الديمقراطيَّة حديثاً قد أدت إلى مشكلات عديدة، خصوصا بين الطبقات الفقيرة التي فقدت الثقة بالديمقراطيَّة وبالعملية الانتخابية باعتبارها جاءت بهؤلاء الحكام الذين اتبعوا تلك السياسات الاقتصادية. ويرى شميتر أن الحركات الاحتجاجية والانتفاضات التي حدثت في الربيع العربيّ خير دليلٍ على ذلك.»[٢٩] أي أن العيب ليس في الديمقراطيَّة وإنما في تطبيقها أو في الذين يطبقونها.

خامساً: الديمقراطيَّة بين مطرقة الرأسماليَّة وسندان الشمولية:

ذهب البعض إلى أن حرية الأسواق العالمية ـ التي تعود إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين ـ مسنودة بالعقيدة الليبرالية الأنغلوسكسونية الجديدة ... هي التي أسست لدكتاتورية عالمية قوامها سيطرة ٥٠٠ شركة من مجموع ٣٠,٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات على ٨٠٪ من إنتاج العالم، و٧٥٪ من حركة تجارته؛[٣٠] وأضحى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأداتين اللتين تستخدمهما الدكتاتورية العالمية لتفرض على الحكومات الآليات الخاصة بتحرير رأس المال والأسواق المالية والنقدية.[٣١] ومن خلال هذا الخضوع المطلق لقوى السوق وقعت كثير من الدول في هذا الفخ ـ سيطرة الأسواق العالمية بفروضها وشروطها المعروفة وارتكاب «مذبحة العمل»[٣٢] من خلال الضغط على خفض تكلفة الانتاج؛ وهو فخ وقعت فيه عدد كبير من دول التحول الديمقراطي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. وكانت عقبة كأداء أمام تجذر التحول الديمقراطي فيها، بعناوين عدة منها اتساع ظاهرة عدم المساواة (البرازيل)، وإفلاس الدولة وارتفاع نسبة الفقراء (جنوب أفريقيا)، شيوع البطالة وارتفاع معدل التضخم والفقر (تشيلي).[٣٣] لذلك يرى فوكوياما أن «ضعف العقلنة الاقتصادية وترك الأمور لاقتصاد السوق في تنظيم الحياة شكلا خطراً على رفاهية المجتمعات واستقرارها، ويهددان بانهيار المجتمع الأمريكي، ويستنزفان الديمقراطيَّة ومؤسساتها التراتبية وأركانها...»[٣٤]؛ وأن المؤسسات نفسها أصبحت خاضعة لقواعد السوق عبر جماعات الضغط التي أخضعت المؤسسات الديمقراطيَّة لرأي من يدفع أكثر...[٣٥].

إذن تغليب مفهوم اقتصاد السوق على الديمقراطيَّة من شأنه أن ينحدر بالديمقراطيَّة حتى في الديمقراطيات الراسخة. لذلك أصاب الديمقراطيَّة الغربية خلل حيث أصبحت الحكومات الغربية «مثقلة بمطالب للمشاركين في العملية السياسيَّة لم تستطع الأنظمة السياسيَّة البيروقراطية أن تلبيها، وبالتالي

أصبحت المؤسسات الديمقراطيَّة عاجزة عن الإمساك بمقاليد الحكم.»[٣٦] لذلك أصبحت الديمقراطيَّة تواجه مأزقا حقيقيا بسبب تراجع نوعيتها حيث أشارت كتابات كثيرة إلى ذلك، مثل كتاب (The Crisis of Democracy) الذي نُشر في سبعينيات القرن العشرين. ثم بعد ثلاثة عقود جاء كتاب «ما بعد الديمقراطيَّة» Post-Democracy ليسلط الضوء على التحديات التي فرضتها العولمة ودكتاتورية الأسواق في ظل تصاعد الليبرالية الجديدة... ويطرح تساؤلات مهمة: هل المؤسسات الديمقراطيَّة الشرعية هي التي تحكم فعلاً أم الشركات الكونية الكبرى والأسواق المالية العالمية والمصارف المركزية أو جماعات الضغط هي التي تحكم بالفعل من وراء ستار؟.. وخلص الكتاب إلى نهاية الديمقراطيَّة ومؤسساتها وأن عصر العولمة يتجه إلى ما بعد الديمقراطيَّة في ظل صعود دولة السوق.[٣٧] كما نظر البعض إلى جانب آخر من العملية من حيث أن أصحاب رؤوس الأموال ـ من خلال سيطرة الأسواق ـ سيمتلكون الثروة والسلطة أيضاً، وبالتالي سوف يتحول النظام الديمقراطي إلى نظام أوليغاركي. ويفسر الفيلسوف الفرنسي جاك راسيير ما يسميه «الكراهية الجديدة للديمقراطية» في كثير من المجتمعات الغربية أن الديمقراطيَّة في هذه المجتمعات اهتمت بالشكل وأهملت القيم والجوهر والروح والغايات، ما جعل هذه المجتمعات تعيش في دولة قانون أوليغاركية»[٣٨]؛ لذلك يتفق الكثيرون على أن إسقاط الطغاة أسهل بكثيرٍ من إقامة الديمقراطيَّة، خاصة في ظل هذا المأزق والأزمات التي تواجهها..

أدت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) وتداعياتها الاقتصادية والسياسيَّة والاجتماعية العالمية إلى ارتفاع الأصوات الناقدة للديمقراطية الغربية والنظام الرأسمالي المرتبط بها، أو اقتصاد السوق الحر والفردية individualism. عزا الناقدون «جُل هذه الانتكاسات السياسيَّة والاقتصادية الحالية إلى النظام الرأسمالي الحديث، الذي ساهمت عولمته في تباين دول الشمال ودول الجنوب، أو

الدول الغنية والدول الفقيرة، وتوسُّع الفروق الطبقية واستمرار الفقر المدقع في بقاع واسعة من العالم. واعتبر البعض أن سبب استفحال الأوضاع يرجع إلى عدم عدالة النظام الرأسمالي»[٣٩].

يُعتبر أبرز هجوم على الرأسماليَّة هو ذلك الذي قاده الاقتصادي الفرنسي بيكيتي في كتابه الذي صدر في عام ٢٠١٣ (بالفرنسية) ثم عام ٢٠١٤ (بالإنجليزية) تحت عنوان: «رأس المال في القرن الواحد والعشرين»، حيث أشار فيه إلى أن الرأسماليَّة هي سبب الأزمة المالية العالمية وأنها تسببت في عواقب اقتصادية واجتماعية كثيرة واتساع الفوارق الطبقية الحادة بين الفئات الاجتماعية وبين الاقتصاديات العالمية. ويرى بيكيتي «أن الرأسماليَّة لم تف بوعودها إزاء ادعائها المقدرة على القضاء على الفقر والفروق الاجتماعية والتضخم المالي... وأن النظام الرأسمالي يحوي خللاً منظوماتياً ساهم في خلخلة الفروق الاقتصادية والاجتماعية.»[٤٠].

يرى ناقدو الرأسماليَّة أن الجشع الذاتي الذي يميز الأسواق الرأسماليَّة يؤدي بالضرورة إلى انعدام المساواة والتوازن الاقتصادي، سواء كان على مستوى المساهمات المتاحة للفاعلين في السوق، أو على مستوى التوزيع النهائي للثروات المتراكمة. ويركز رواد الفكر الاشتراكي على قضية توزيع الثروة المادية المتراكمة حيث يرون عدم عدالة اقتصاد السوق فيما هي تقوم بتوزيع الثروة؛ ويشددون على ضرورة تقسيم الثروة بصورة عادلة لأنها تركة مشتركة ساهم في انتاجها الجميع، سواء عبر العمل المشترك المتداخل أو عبر التركة الجماعية.

كذلك ينتقدون آليات المنافسة وآليات السوق الحرة التي يقوم عليها النظام الرأسمالي؛ حيث يرون أن آلية المنافسة لا تعترف إلا بالأقوياء في السوق الذين يستثمرون قدراتهم المادية القوية لإزاحة الخصوم الصغار والمتوسطين المتضررين من عدم تساوي الفرص التي تقدمها السوق، وبالتالي فإن الصيغة

البديلة التي يقدمها رواد الفكر الاشتراكي عموماً، هي الاعتماد على مبدأ التعاون واستثمار القدرات المشتركة لخلق الثروة المشتركة التي يتعاون الجميع في ما بعد على توزيعها بالتساوي في ما يُطلق عليه تعبير العدالة الاجتماعية.[٤١]

بينما يرى أنصار الرأسماليَّة أن باقتصاد السوق وبالمنافسة الشفافة والحرة والنزيهة تتمكن آليات السوق الحرة من الاشتغال بفاعلية لإنتاج رؤوس الأموال الضرورية لخلق الثروة وانتاج القيمة. وأن الفردية هي في التحليل النهائي تؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع، والبشر «يستطيعون التعاون فقط حين يسعون وراء مصالحهم الخاصة.»[٤٢] ويرى توم جي بالمر (T. G. Palmer) ـ أحد مناصري النظام الرأسمالي ـ أن النظام الرأسمالي «من أهم وأرقى الأنظمة الاقتصادية والسياسيَّة والأخلاقية، ويتماشى مع حريات البشر وأخلاقهم الطبيعية ومع الآليات الموضوعية والقوية لبناء مجتمع الرفاهية المنشود.»[٤٣]

وعن مبدأ تقسيم الثروة يرى أنصار الرأسماليَّة أن الثروة تُوزع باستمرار مع اقتصاد السوق... وأنه ليس من شأن امتلاك الأشياء وحده بالضرورة أن يولّد الثروة، بل هناك أيضا استخدامها الصحيح. وأنه ليست الملكية هي مصدر الدخل والثروة، وانما استخدام الموارد.[٤٤] كذلك يرى الاقتصادي (فيرنون سميث) أن الرأسماليَّة العالمية أسهمت في تطور الثروة البشرية وتحسين أحوال البشر، فالتطور الاقتصادي يرتبط بالأنظمة الاقتصادية والسياسيَّة الحرة التي ترعاها سيادة القانون وحقوق الملكية الخاصة.[٤٥] وفي السياق ذاته يذهب الاقتصادي (جوزيف ستيكليتز) في كتابه «الديمقراطيَّة في القرن الواحد والعشرين» أن «الأسواق لا تنشأ من فراغ، بل هناك قوانين وتشريعات ونُظم سياسية تنظم الأسواق وتسيرها، والنظم السياسيَّة هي سبب المشكلة وليس رأس المال بعينه.»[٤٦]

وعن عدم عدالة النظام الرأسمالي يتفق أنصار الرأسماليَّة والديمقراطيَّة

أن استمرار الفقر والهشاشة الاجتماعية وانهيار الاقتصادات الوطنية ترجع «إلى تراجع منسوب الحريات في دول كثيرة، واستفحال الأنظمة الشمولية، واستمرار الدول في التغوّل السياسي والاقتصادي عبر تقييد الحريات الفردية، وبالتالي تراجع المبادرة والابتكار، وهما العاملان الأساسيان للتطور والتنمية المستدامة؛ كما أن التدخل في السوق والاقتصادات وتسييرها بطرق غير حرة وغير شفافة تعيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.»[٤٧] ويرى هؤلاء ـ بصورة عامة ـ أن الرأسماليَّة، بمعية العولمة، استطاعت أن تغير العالم وتحدث ثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية. فقد أدت عولمة الرأسماليَّة إلى تمكين مجتمعات ودول كثيرة من الانتقال من دول هشة وضعيفة إلى دول سائرة في طريق النمو؛ وأسهمت في ترابط اقتصاديات دول عالمية وتنامي شبكات التجارة الحرة والأعمال الاجتماعية والمنظمات السياسيَّة العالمية، في تنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش ... وفي انتشار واسع لقيم العدالة والحريات وحقوق الإنسان. أما ما يحدث من تراجع واخفاقات في الاقتصاد والتنمية فهو يرجع للتجاوزات السياسيَّة المستمرة التي ترتكبها أنظمة استبدادية، وتدخل الدول في الاقتصاد وانتشار الفساد والمحاباة والزبونية...[٤٨]

إذن تتمثل تحديات الديمقراطيَّة في الشمولية المتسترة – سياسيا – خلف **الخطوط الحمراء**، واقتصادياً بحجة عدم العدالة الاجتماعية في الرأسماليَّة. غير أن مساوئ الرأسماليَّة مقدور عليها إذا ما تمت مراعاة الأخلاقيات الكامنة في نظام يستند إلى الديمقراطيَّة الحقيقية. حيث إن الرأسماليَّة هي ليست «مجرد مذهب مادي صرف همّه الوحيد خلق الثروة فقط، بل هي مشروع روحي وثقافي ونظام من القيم الثقافيَّة والروحية والأخلاقية ... كما أن الرأسماليَّة لا تقف فقط عند الربح والمنافسة، بل تتعداهما إلى نشر قيم التعاون والحرية والديمقراطيَّة وحقوق الإنسان الطبيعية.»[٤٩] كما يرى مناصرو الرأسماليَّة أنها ليست مجرد أسواق حرة لتبادل السلع والخدمات والأشخاص، بل «نظام من الابتكار وتكوين الثروة

والتغير الاجتماعي، جلب لمليارات من البشر رخاء لم يخطر ببال الأجيال السابقة.»[٥٠] والرأسماليَّة تشير أيضا إلى نظام من القوانين والنظم الاجتماعية والروابط الاقتصادية والأعراف الثقافيَّة التي تتبنى المساواة في الحقوق، وتشجع المواهب والابتكار والمبادرة الفردية والتعاون والتنافس في خلق الثروة... وتدمير البني التقليدية من سلع وخدمات ووسائط بأخرى جديدة عن طريق الابداع والتحديث المستمر.»[٥١] وطالما أنه نظام من القيم والثقافة والقوانين فهي تستند إلى أخلاق ووعي وتلتزم بالقوانين والتي تصون العدالة وتحمي الحقوق، والضامن لكل ذلك هو الديمقراطيَّة الحقيقية أو الكاملة (proper democ-racy). فالرأسماليَّة صنو الديمقراطيَّة وتوأمها. مساوئ الشمولية الواضحة أو المقنعة (تحت ستار الانتخابات والخطوط الحمراء) لا يمكن حلها إلا بزوال الشمولية نفسها مقارنة بمساوئ الرأسماليَّة والديمقراطيَّة. مع الأخذ في الاعتبار أن مساوئ الديمقراطيَّة ترتبط بسوء تطبيقها.

فمثلاً عيوب الديمقراطيَّة يمكن علاجها أخلاقيا بالالتزام بالدستور والقانون ونـزاهة الانتخابات (تحت رقابة دولية مثلا)، وتفعيل حكم المؤسسات. كما أن عملية تعرض الانتخابات لعمليات فساد أو تلاعب أو تزوير يمكن علاجه باستخدام نظام التصويت الالكتروني. كذلك من الضمانات التي يمكن أن تساعد في معالجة الخلل في الممارسة الديمقراطيَّة هو وعي المجتمع المدنيّ في الدول الديمقراطيَّة، بعكس الدول الشمولية التي ـ بطبيعة الحال ـ التي فيها منظمات مجتمع مدني إما غير مستقلة أو مخترقة (مثل الجامعات ومراكز البحوث ومنظمات الشباب والمرأة والطلاب) أو بعضها معدوم في بعض الدول مثل الأحزاب السياسيَّة. ففي السودان مثلاً تدخلت حكومة الحركة الإسلامية في كل منظمات المجتمع المدنيّ من خلال تسييسها واختراقها والتدخل في انتخاباتها وفي تعيين قياداتها، وتدخلت في اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وعطلته وجمدت الاتحاد منذ عام ٢٠٠٨ لأنه كلما يتم تنظيم انتخابات لا يفوز بها طلاب الحركة

الإسلامية (المؤتمر الوطني/ الحزب الحاكم). وكذلك تدخلت حتى في اتحاد الكرة والأندية الرياضية وفي الطرق الصوفية والإدارة الأهلية وفي الجامعات حتى أصبح التعيينات في مناصب الجامعات تتم وفق الانتماء لحزب المؤتمر الوطني.[٥٢]

الخاتمة:

إذن، دون الدخول في التفاصيل الكثيرة عن مفهوم الديمقراطيَّة إلا أن هنالك خصائص عامة مشتركة أو تم الاتفاق عليها بدرجة كبيرة في تعريفات العلماء والمصادر المختلفة وهي: المساواة، المشاركة، التمثيل والحريات. وحيث أن هذه الخصائص قلّما تتوافر في الأنظمة الشمولية والدكتاتوريات فإنها تلجأ لتبرير سياساتها القمعية ومصادرتها للحريات من خلال ذرائع مختلفة من أميزها «الخطوط الحمراء».

هذا التخليط المتعمد في مفهوم **الخطوط الحمراء**، مقروناً بالأزمات التي تواجهها الديمقراطيَّة حتى في معقلها هو الذي قدّم الفرصة لكثير من الأنظمة غير الديمقراطيَّة ـ مثل الأنظمة الشمولية أو حكومات الحزب الواحد (بأشكالها كافة) والدكتاتوريات العسكرية وبعض بقايا الملكية ـ أن تدعي أنها تمارس «أشكالاً» جديدة من الديمقراطيَّة وتنظم انتخابات شكلية لتضفي على نفسها صفة الديمقراطيَّة تحت ذريعة أنها وصلت للسلطة عبر انتخابات «ديمقراطية». وفي الغالب تتم تلك الانتخابات في مناخ غير ديمقراطي قوامه اجراءات وسياسات من شاكلة:

أ. تعطيل الدستور وصياغة دستور جديد تقنن من خلاله قواعد اللعبة التي من خلالها تتحكم في الحياة السياسيَّة بأكملها؛ في حين أن الدستور يكون فاقدا للشرعية لأنه نتاج لبرلمان منتخب بانتخابات غير ديمقراطية أو غير حرة وغير نزيهة. وأن البرلمان غالبا ما يكون مستكمل العضوية بالتعيين.

ب. حل الأحزاب السياسيَّة بذريعة أنها فاسدة وفاشلة، وفرض حزب واحد على الدولة (مهيمن أو مسيطر) باعتبار أنه «وعاء جامع» يمثل كل ألوان وأطياف السياسة ومكونات المجتمع.

ج. إغلاق ومصادرة الصحف وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام – من

ناحية الملكية والإدارة وهيئة التحرير. كما أن بعض الأنظمة تضع قانونا للصحافة ينتقص من حرية الصحافة ويضع عراقيل أمام الصحفيين ويعرضهم للمسائلة والاعتقال والسجن بل، في بعض الدول، المنع والحرمان من ممارسة مهنة الصحافة أو الكتابة الصحفية نهائياً.

د. الحد من النشاط السياسي والصحفي والفكري والثقافي وتقييده تحت ذريعة «**الخطوط الحمراء**». وهذه أهم نقطة حيث من خلال سوء التفسير المتعمد لهذا المفهوم تتم كل تلك الممارسات المذكورة أعلاه، بل وأكثر منها، مما ينفي أية علاقة بين ذلك النظام والديمقراطيَّة الحقيقية. وهذا يشكل خطرا على الديمقراطيَّة خاصة في مناطق الديمقراطيَّة الناشئة أو الوليدة nascent. مقرونا هذا مع أزمة الديمقراطيَّة في الغرب ـ دكتاتورية الأسواق، كما سبقت الإشارة ـ يضع الديمقراطيَّة في تحد ومأزق كبير حول مستقبلها في العالم.

في ظل ضعف الثقافة السياسيَّة وضعف أو غياب منظمات المجتمع المدنيّ تحت قهر الشموليات والملكيات، تحتاج الديمقراطيَّة إلى نخبة واعية تقود مجتمعاً مدنيَّاً واعياً مستغلا إعلام العولمة، وتقود هذه النخبة/ الطبقة المستنيرة عملية توحيد القطاعات الاجتماعية وعملية الإصلاح، على أن تكون هذه النخبة ملتزمة أخلاقياً، وتتعامل بحياد مع مكونات المجتمع حتى تكسب ثقة المجتمع وتستجيب لعملية البناء تحت قيادتها.

على مستوى الوطن العربيّ يجب أن تتجه الكتابات إلى توظيف الحالة التي نتجت عن الربيع العربيّ، رغم تعثره وسرقة ثورته (عدا تونس)، بالتركيز على محركات الثورة الاجتماعية خاصة في ظل مناخ عولمي يضج بأدوات المعرفة وروافع الوعي. فهي لحظة تاريخية ما زالت حية رغم التحديات (الثورة المضادة). يجب استغلال هذه اللحظة التاريخية وتحويلها إلى وقفة أو نقطة تحول فكرية نهضوية في حياتنا الثقافيَّة والاجتماعية والبناء عليها. وأنسب حاضن لهذه العملية هو

المجتمع المدنيّ. وبالتالي يجب أن تتجه النخبة العربيَّة إلى إعادة بنائه مستفيدين من هذا المناخ ـ إعلام عولمي يراكم المعرفة وينشر الوعي ويعمل على تشبيك كثيف وسريع لمكونات المجتمع المدنيّ محليا ويربطه بالمجتمع المدنيّ العالمي، مستفيدين من تجاربه في الماضي وآلياته القانونية ـ السياسيَّة الداعمة في الحاضر، في سياق التواصل والتفاعل والتنسيق لبناء مجتمع مدني عربيّ واع وقوي ومتماسك لأنه هو الذي يشكل الضمانة الأفضل في تحقيق الديمقراطية وترسيخ الديمقراطيَّة السليمة.

بصورة عامة تقترح هذه الدراسة أن يحاول المجتمع المدنيّ العربيّ إعادة بناء نفسه متكيفاً بمرونة عالية مع بيئة لا تتوافر فيها الديمقراطيَّة الكاملة ـ ومعدومة في بعض أجزائها ـ وذلك من خلال أدوات فاعلة مثل التعليم والإعلام.

الهوامش

١. على الرغم من أن توماس هوبس (١٥٨٨ – ١٦٧٩) لُقّب بأنه «بطل الحكم المطلق "absolutism" إلا أن له جوانب إيجابية كثيرة في أطروحاته. فقد أسهم في المقولات الأساسية في الفكر الليبرالي، ومن الذين ميزوا بين المجتمع المدنيّ والدولة؛ كما تناول الحقوق والحريات الفردية. للمزيد من التفاصيل أنظر: George Holland Sabine، A History of Political Thought: from Ancient Greece to fascism and Nazism in the 1930s. First published in 1937، and in 1973، Dryden Press issued a fourth edition، revised by Thomas Landon Thorson

٢. إبراهيم محمد علي، النظام الدستوري في اليابان (القاهرة: دار النهضة العربيَّة، ١٩٩٠)، ص ٥٥ .

٣. المرجع نفسه.

4. Jan Plamper. The Stalin Cult: A Study in the Alchemy of Power. New Haven، Conn.: Yale University Press. 2012. pp.13-14. See also: Abdu Mukhtar Musa، "The Coverage of the Gulf War in the Western Media: Content Analysis on US Newsweek magazine، 1991" (unpublished Master thesis in Political Communication، Department of Political Science، University of Khartoum، Sudan، 1995).

5. Eamon Duffy، A History of the Popes، Yale University Press، 1997، p. 160.

٦. الملكية المستنيرة: تشير إلى «الاستبداد الخيّر» أو «الاستبداد المستنير» أُستوحي من عصر التنوير. يشير إلى الملوك الذين تبنوا مبادئ التنوير وتأكيدها على العقلانية ومبادئ التسامح الديني وحرية التعبير... لكن رغم كل ذلك تظل هي «ملكية» لا تسع لكافة الحريات والحقوق للأفراد كما في الأنظمة الديمقراطيَّة.

٧. إبراهيم أبو خزام، الديمقراطيَّة المباشرة: منابعها الفكرية ومؤسساتها السياسيَّة (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ١٩٩٧)، ص ٧٥.

٨. المرجع نفسه، ص ٨٢.

٩. المرجع نفسه، ص ١٥٨.

١٠. جون لوك (١٦٣٢- ١٧٠٤)، فيلسوف وطبيب بريطاني، يُلقب بـ «أب الليبرالية الكلاسيكية".

١١. جون استيوارت ميل، فيلسوف اقتصادي بريطاني (١٨٠٦ - ١٨٧٣).

١٢. وقد عُرفت بـ «الثورة المجيدة»، ونتجت عنها وثيقة الحقوق في عام ١٦٨٩ والتي أنهت أسطورة أن الملك ظل الله في الأرض والحق الإلهي... وأصبح حق الملك مستمد من الشعب الممثل في البرلمان.

١٣. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر: عبدهـ مختار موسى، «التعددية في السودان: إدارة التنوع ومطلوبات الاندماج الوطني: مقارنة مع الهند، نيجيريا وأمريكا»، فصل في كتاب المسبار «المجتمعات التعددية: إشكالية الاندماج وسياسات الدولة» (دبي: مركز المسبار للدراسات، رقم ١٠٨، ديسمبر ٢٠١٥).

١٤. عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول،

(الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص ١٠٤.

١٥. المرجع نفسه، ص ٤٤.

١٦. ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطيَّة، ترجمة فاضل جتكر (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجيةن ٢٠٠٦)، وآرنت ليبهارت، الديمقراطيَّة التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦). في: عصام فاهم العامري، المأزق العالمي...، المرجع السابق، ص ص ٤٤ – ٤٥.

١٧. صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب؛ تقديم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣)، ص ٥٠ وما بعدها. في: عصام فاهم العامري، المرجع السابق، ص ٩٨. غير أن وليام دوبسون (رئيس تحرير مجلة فورين أفيرز) أضاف موجة رابعة للديمقراطية مؤرخا لها بالربيع العربيّ. كما أنه أعاد تقسيم الموجات الثلاث الأولى بمراحل تاريخية مختلفة. للمزيد أنظر الهامش (٢٣) في ص ٩٨: العامري، المأزق.. المرجع السابق.

١٨. صامويل هنتجتون، المرجع السابق، ص ١٠٧؛ في: العامري، المرجع السابق، ص ٩٩.

١٩. عصام فاهم العامري، المرجع السابق، ص ص ٩٩ – ١٠٠.

20. Dahl - On Democracy: Uploaded by Felix de Jongh:

21. https://www.scribd.com/doc/137052339/Dahl-On-Democracy للمزيد من التفاصيل أنظر: كتاب روبرت دال بالإنجليزية: Robert Dahl، Democracy and Its Critics (1989).

22. Arendt Lijphart، Patterns of Democracy. New Haven: Yale Uiversity Press، 1999. Also: Democracy in Plural Societies (1977)، Multi-ethnic Democracy، and The Wave of power-sharing Democracy.

٢٣. ليس المقال بصدد التفصيل في الديمقراطيَّة التوافقية؛ لكن للمزيد من التفاصيل أنظر دراسة عزمي بشارة: في تطوّر مفهوم الديمقراطيَّة التوافقية وملاءمتها لحلّ الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربيَّة (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، العدد٣٠، كانون أول/ يناير ٢٠١٨.

٢٤. أنظر Arendt Lijphart، Patterns of Democracy، المصدر السابق؛ وكذلك: عبده مختار موسى، «الديمقراطيَّة التوافقية تناسب السودان»، صحيفة السوداني: الخرطوم، ٢١/ ١٠/ ٢٠١٤).

25. Adam Przeworski، Democracy and the Limits of Self-Government، New York: Cambridge University Press، 2010، p. xii.

26. Ibid، pp. 1 - 2.

27. خليل العناني، «انحسار الديمقراطيات شرقاً وغرباً»، ٢٩/ ١/ ٢٠١٨. أنظر: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/1/28/%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%B1

٢٨. خليل العناني، المرجع السابق.

٢٩. المرجع نفسه.

٣٠. نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسماليَّة العالمية وموت الديمقراطيَّة،

ترجمة صدقي حطاب، عالم المعرفة؛ ٣٣٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٧ – ٢٨. في العامري، ص ١٦٠.

٣١. هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطيَّة والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨) ص ٢٢٠.

٣٢. المرجع نفسه، ص ٣٥٠.

٣٣. عصام العامري، «الثقافة والديمقراطيَّة في مواجهة العولمة» في: الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات وحوارها (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، ٢٠٠٠)، ص ١٩٨.

٣٤. فرانسيس فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الراء الاقتصادي، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام (د. م.) ١٩٩٨، ص ١٦.

٣٥. العامري، المأزق...، ص ص ١٦٨ و٢١٨.

36. Michel J. Crozier، Samuel P. Huntington and Joji Watanuki، The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission (New York University Press، 1975)، pp. 157 - 168. In: Essam Al-'amri، Global Democracy Deadlock (in Arabic)، op.cit، p. 216.

٣٧. عصام العامري، المرجع السابق، ص ٢١٦.

٣٨. جاك رانسيير، كراهية الديمقراطيَّة، ترجمة أحمد حسان (بيروت: دار التنوير، ٢٠١٢)، ص ص ٩٠ – ٩١. في: العامري، المأزق...، المرجع السابق، ص ٢٢١.

٣٩. مصطفى أيت خرواش، «المدخل الأخلاقي في الدفاع عن الرأسماليَّة»، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٥، المجلد الرابع، شتاء ٢٠١٦، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ص ١٨٨. (عرض كتاب: أخلاقيات الرأسماليَّة، تحرير توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة: دار كلمات عربيَّة للترجمة، ٢٠١٣.)

40. Picketty، Thomas، Capital in the Twenty-First Century، translated by Arthur Goldhammer (Massachusetts: Harvard University Press، 2014).. في: توم جي بالمر (تحرير)، أخلاقيات الرأسماليَّة، في: مصطفى أيت خرواش، «المدخل الأخلاقي في الدفاع عن الرأسماليَّة»، المرجع السابق، ص ص ١٩٢ – ١٩٣.

٤١. مصطفى أيت خرواش، المرجع السابق، ص ١٨٩.

٤٢. توم جي بالمر (تحرير)، المرجع السابق، ص ٦٠.

٤٣. مصطفى أيت، المرجع السابق، ص ١٨٨.

٤٤. توم جي بالمر، المرجع السابق، ص ١١١، في مصطفى أيت، المرجع السابق، ص ١٩٠.

٤٥. مصطفى أيت، المرجع السابق، ص ١٩١.

٤٦. المرجع نفسه، ص ١٩٣

٤٧. المرجع نفسه، ص ١٨٨.

٤٨. خرواش، المرجع السابق، ص ١٩١.

٤٩. مصطفى أيت خرواش، مرجع سابق، ص ص ١٨٨ – ١٨٩.

٥٠. توم جي بالمر، مرجع سابق، ص ٣. في: خرواش، مرجع سابق، ص ١٨٨.

٥١. المرجع نفسه.

٥٢. تشكل الحكومة الإخوانية/العسكرية في السودان أفضل نموذج للشمولية التي تدعي أنها ديمقراطية من خلال انتخابات فقط وتسميها «الديمقراطيَّة الانتخابية» ثم تتوقف الديمقراطيَّة عند لحظة إعلان النتيجة. (يحتاج هذا النموذج لدراسة منفصلة). وقد أطاحت ثورة شعبية بحكومة البشير العسكرية/ الإسلاموية في ديسمبر ٢٠١٨ ـ إبريل ٢٠١٩.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم أبو خزام، الديمقراطيَّة المباشرة: منابعها الفكرية ومؤسساتها السياسيَّة (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ١٩٩٧.

٢. جاك رانسيير، كراهية الديمقراطيَّة، ترجمة أحمد حسان (بيروت: دار التنوير، ٢٠١٢).

٣. ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطيَّة**، ترجمة فاضل جتكر (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجيةن ٢٠٠٦).

٤. صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب؛ تقديم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣).

٥. عبدهـ مختار موسى، «**التعددية في السودان: إدارة التنوع ومطلوبات الاندماج الوطني: مقارنة مع الهند، نيجيريا وأمريكا**»، فصل في كتاب المسبار «المجتمعات التعددية: إشكالية الاندماج وسياسات الدولة» (دبي: مركز المسبار للدراسات، رقم ١٠٨، ديسمبر ٢٠١٥).

٦. عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية**: بلوغ نقطة التحول، (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).

٧. هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطيَّة والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب)، ١٩٩٨.

دوريات:

١. عزمي بشارة، في تطوّر مفهوم الديمقراطيَّة التوافقية وملاءمتها لحلّ الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربيَّة (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، العدد٣٠، كانون أول/ يناير ٢٠١٨.

٢. مصطفى أيت خرواش، «المدخل الأخلاقي في الدفاع عن الرأسماليَّة»، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد ١٥، المجلد الرابع، شتاء ٢٠١٦، الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ص ١٨٨. (عرض كتاب: أخلاقيات الرأسماليَّة، تحرير توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة: دار كلمات عربيَّة للترجمة، ٢٠١٣.

References:

3. Adam Przewoski، Democracy and the Limits of Self-Government، New York: Cambridge University Press، 2010.

4. Arendt Lijphart، Patterns of Democracy. New Haven: Yale Uiversity Press، 1999.

5. Eamon Duffy، A History of the Popes، Yale University Press، 1997.

6. George Holland Sabine، A History of Political Thought: from Ancient Greece to fascism and Nazism in the 1930s. First published in 1937، and in 1973، Dryden Press issued a fourth edition، revised by Thomas Landon Thorson.

7. Jan Plamper. *The Stalin Cult: A Study in the Alchemy of Power*. New Haven، Conn.: Yale University Press. 2012.

8. Robert Dahl - On Democracy: Uploaded by Felix de Jongh: https://www.scribd.com/doc/137052339/Dahl-On-Democracy

9. Picketty، Thomas، Capital in the Twenty-First Century، translated by Arthur Goldhammer (Massachusetts: Harvard University Press، 2014).

10. Scot Mainwaring: "Two models of democracy"، Journal of Democracy 12.3 (2001) 170-175. Volume 12، Number 3، July 2001

Websites:

11. https://en.wikipedia.org/wiki/Robert_A._Dahl

12. https://www.enotes.com/topics/democracy-robert-dahl